

الوجه الجديد لليبيا.. والمتأمرون على الحل



الدولة الحديثة المدنية المعتدلة وذات الإرث التاريخ الحضاري الخالد والموقع المهم في المنطقة والعالم، وإلى حالة من الانتعاش للدبلوماسية الليبية في اتجاه إعادة تحديد أولوياتها وتجاوز أخطاء وتخندق السنوات الماضية، ونكاه في التعامل مع مفردات الحسم في هذا الظرف بالذات. فإن يكون خبير اقتصادي ورجل أعمال ومهندس مشاريع كبرى على رأس الحكومة، وأن تكون امرأة أكاديمية متخصصة في إدارة السلم والصراع وبملاحم منفتحة على العصر والعالم على رأس وزارة الخارجية، فإن ذلك من مبررات الانطلاق نحو ليبيا جديدة مختلفة لا تحتاج إلا إلى الحزم الكامل في التصدي لمن يحاول العودة إلى ما قبل الدولة والتاريخ.

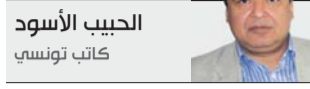
والإفراج عن الأسرى والسجناء والمحتجزين. ولعل من أخطاء خارطة الحل السياسي أنها حافظت على نفس الآليات اتفاق الصخيرات، وبالتالي على تفوذ من وصفهم ستيغاني وليامز بالديناصورات، وأعطت شرعية لمن لا شرعية لهم، ووضعته السلطات التنفيذية الجديدة في قبضة قوى ترفض الاعتراف بالتحويلات الحاصلة وترى أن نجاحها في إفساح المجال للسلطات الجديدة والوحدانية، وفي إقامة حالة التنسج والمواجهة بما يناقض الأهداف المعلنة من قبل المجلس الرئاسي وحكومة الليبية والأطراف الإقليمية والدولية.

لا يمكن الوصول إلى الحل الحقيقي إلا بفسح المجال للسلطات الجديدة بأن تستعمل كل صلاحياتها وتمارس جميع مهامها دون عراقيل، وتعلن عن مبادرتها الجريئة دون خشية من حائط الصد المتمثل في الغلاة والمتطرفين من أصحاب المصلحة في استمرار الأزمة، وأن تستفيد من الدعم الدولي والأممي في تنفيذ أجندتها، والألا تخضع لأية ضغوط، والألا تضع مواقفها وخياراتها الداخلية تحت نمة أي طرف، وأن تمارس سلطاتها كاملة بمعايير السيادة الوطنية التي لا تتناقض فقط مع التدخل الخارجي، وإنما كذلك مع الإنفلات الداخلي سواء من قبل الخارجيين عن القانون أو من قبل الساعين إلى بناء دول داخل الدولة. الترحيب الذي قوبل به الليبية في دول الخليج، والذي قوبل به النقوش في تونس، يشير إلى وجود وجهة جيدة في هذه المرحلة المفصلية لليبيا

للتنافس الانتخابي بضمانات القانون وبمرجعية الولاء للوطن، والإيمان بأن السيادة الوطنية هي الركيزة الأصلية والأساسية للدولة.

يمكن لليبيا أن تتحول إلى دولة أمن واستقرار وتقدم ورفاه، وأن توفر لشعبها مقومات الرخاء الكامل، وأن تدخل مرحلة النهوض الاقتصادي والاجتماعي بما تمتلك من مقدرات وقدرات، وبما تختزن في أراضيها من ثروات مكتشفة وغير مكتشفة، ومن ثروات طبيعية يمكن أن تتحول إلى مصادر إنتاج صناعي وزراعي وسياسي وثقافي مهم، ومما تحتمك عليه من طاقات شابة ومواهب حقيقية في كل المجالات، وكذلك من رصيدها الكبير من الكفاءات المنتشرة في الداخل والخارج والعاملة في مختلف المجالات، إضافة إلى موقعها الإستراتيجي المهم الذي يجعل منها جسرا للتواصل بين

شرق الوطن العربي ومغربه، وبين ضفتي المتوسط، وبين أوروبا وأفريقيا. هذه المعطيات يدركها العالم، وهناك إجماع إقليمي ودولي على أن ليبيا يمكن أن تتحول إلى بلد استثنائي ورائد في محيطها، ولكن ذلك يحتاج ليس فقط إلى طي صفحة الصراعات الدموية والحروب العنيفة، ولكن أيضا إلى إنهاء كل مظاهر الخروج عن الدولة. حل الميليشيات والقضاء على الجماعات الإرهابية وجمع السلاح المنقذ وإخراج القوات الأجنبية والمرتبقة واستبعاد أمراء الحرب من المشهد العام أصبحت حاجة ضرورية لتوحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية وتفعيل العفو العام والدخول تحت خيمة المصالحة الوطنية الشاملة بغطاء اجتماعي ينسجم مع طبيعة الخصوصيات الثقافية للبلاد، وفسح المجال أمام الجميع

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

ظهور وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش بتلك الإطلالة الجذابة والحضور الذهني اللافت والنكاه الواضح في انتقاء المفردات المناسبة لخطابها الدبلوماسي خلال أول زيارة خارجية بعد توليها مهامها رسميا أمتها الأربعة إلى تونس، بالتزامن مع الجولة الخليجية لرئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة، والتي شملت الكويت وأبوظبي والرياض، يعطي الكثير من الأمل في أن البلد العربي المتربع على أطول ساحل من الضفة الجنوبية للمتوسط يسير في الاتجاه الصحيح نحو تأكيد دوره الإقليمي والدولي، وتقديم صورة جديدة ومختلفة عما كان سائدا خلال السنوات العشر الماضية، أساسها أن ليبيا قادرة بالفعل على أن تكون منطلقا للإتيان بالجديد، لاسيما عندما تتجاوز فوضى التوقعات والحسابات الحزبية والأيدولوجية، وتدخل مرحلة البراغماتية السياسية والمصلحة الوطنية.

يمكن لليبيا أن تتحول إلى دولة أمن واستقرار وتقدم ورفاه، وأن توفر لشعبها مقومات الرخاء الكامل، وأن تدخل مرحلة النهوض الاقتصادي والاجتماعي بما تمتلك من مقدرات وقدرات، وبما تختزن في أراضيها من ثروات مكتشفة وغير مكتشفة، ومن ثروات طبيعية يمكن أن تتحول إلى مصادر إنتاج صناعي وزراعي وسياسي وثقافي مهم، ومما تحتمك عليه من طاقات شابة ومواهب حقيقية في كل المجالات، وكذلك من رصيدها الكبير من الكفاءات المنتشرة في الداخل والخارج والعاملة في مختلف المجالات، إضافة إلى موقعها الإستراتيجي المهم الذي يجعل منها جسرا للتواصل بين

عبدالمجيد تبون.. رئيس لم يتحرر من قيود الماكينة التقليدية

صابر بليدي
صحافي جزائري

المتابع لحضور الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون عبر وسائل الإعلام لا يجد صعوبة في ملامسة قواسم مشتركة مع سلفه الراحل الشاذلي بن جديد، حيث خانها التواصل والكاريزما، وبشترك الإلتان في ظروف ومعطيات كثيرة متشابهة. استبدل تبون منذ تنصيبه في قصر المرادية النشاط الميداني بظهور إعلامي من خلال وسائل إعلام محلية تخال له بعناية ترميز رسائله للداخل والخارج، لكن الرجل، ومعه الفريق الإعلامي العامل في رئاسة الجمهورية، أخفقا في تسويق الصورة والخطاب المأمولين من طرف الجزائريين.

ورغم أن جائحة كورونا رفعت اللوم عن الرئيس الذي لم ينزل إلى الميدان منذ انتخابه في ديسمبر 2019، إلا أن الصورة المسوقة في تلك اللقاءات لم تماثل الفراغ الذي يخيم على الرئاسة الجزائرية منذ أن توارى الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة عن الأنظار، أي منذ عام 2013 وحتى يومنا هذا.

ويبدو أن الرئيس الذي قضى مشورا طويلا من حياته المهنية متقلبا بين مختلف المناصب التنفيذية، وشغل منصب رئيس الوزراء عام 2017، لا يزال رهين عبادة البيروقراطية ولم يرتد بعد ثوب الرئيس. فهو لا يزال غارقا في التفاصيل التي تقع في صلب مهام مسؤولين محليين وليست من اختصاص رئيس الدولة، كان يخوض في مشاكل التموين والاستهلاك في شهر رمضان، ونذرة مادة الزيت، بينما يغيب الخطاب الإستراتيجي عن الأزمة السياسية، ووضعية حقوق الإنسان، والنهوض بالاقتصاد وتفعيل الدبلوماسية.

والملاحظ أن الرئيس الذي قدم 54 تعهدا خلال حملته الانتخابية لا يزال يكرر أفكارا يتم تداولها في مستويات أخرى، الأمر الذي يدفع إلى الاستنتاج أن المصير الذي يورع تلك الأفكار على الوزراء وعلى المسؤولين وحتى على رئيس الجمهورية هو مصدر واحد، وهذا يحيل إلى التساؤل حول صلاحية الرئيس ومدى استقلاليته عن الدوائر النافذة.

تكرر تبون مفردات صرح بها وزير التجارة بجدد طرح فرضية إبلءات مراكز النفوذ في تسيير شؤون البلاد بداية من نذرة مادة الزيت إلى الدور

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير

مختار الدباني

كرم نعمة

منى المحروقي

مدير النشر

علي قاسم

المدير الفني

سعيدة العقبوي

تصدر عن

Al-Arab Publishing House

المكتب الرئيسي (لندن)

The Quadrant

177 - 179 Hammersmith Road

London, W6 8BS, UK

Tel: (+44) 20 7602 3999

Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان

Advertising Department

Tel: +44 20 8742 9262

ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk

editor@alarab.co.uk

تقسيم سوريا ورقة ضغط تجاوزها الأمر الواقع

فمنطقة شمال شرقي سوريا التي تعمل تحت الإدارة الذاتية الكردية، والتي تعادل حوالي 26 في المئة من مساحة سوريا، تعمل مؤسسات خاصة بها من الجيش إلى الأمن الداخلي إلى نظامها العام.

هذا التقسيم يقودنا من جديد إلى دور الكرملين في إدارة الصراع في سوريا وخلق توازنات بين الدور الإيراني والتركي من خلال اجتماعات أستانا وسوتشي، انتهت بمناطق شبه مستقلة، مع توزير النفوذ فوق الأراضي السورية. ومن أهم أسباب وصول البلاد إلى مرحلة التقسيم الحالي هو الأمر الواقع الذي فرضته الحرب وتفككت تطلعات السوريين وانسداد أفق الحل.

ولكن الجانب الروسي يرى تلك الظروف كحالة تكتيكية لاحتضان كل الأطراف المنخرطة في الصراع وصولا إلى مرحلة يبدي فيها الجانب الأمريكي استعدادا للحل النهائي. يعتقد الروس أن الحل السياسي بالتنسيق مع الأميركيين وتحت مظلة الأمم المتحدة سينهي هذا التقسيم ويمهد الطريق نحو دولة سورية قادرة على فرض سلطتها على البلاد. موسكو التي فرضت نفوذها العسكري في سوريا ترى نفسها المنتصر الذي سيصوغ الحل منفردا بدرجة كبيرة وترضخ واشنطن لذلك في نهاية المطاف. أما البيت الأبيض فينشغل بملفات

وافتحت الجامعات والمدارس التركية، مع خدمات البريد والاتصالات، مما يعني أننا أمام نموذج لا يختلف كثيرا عن قسم قبرص التركية.

ورقة التقسيم لا تلقى الأميركيين بمقدار ما يلقى قانون قيصر الروس فالشيء الوحيد المؤكد في سوريا هو النفوذ التركي في الشمال والكرد في الشرق والروسي - الإيراني في الغرب

فتتركب الشمال السوري وإدارته من أقرة يعني تقسيما مشابهة لقبرص التركية، ورغم أنه لا أحد يعترف باستقلال الشمال إلا أنه يدير نفسه بنفسه دون دور للنظام السوري أو الدولة السورية. هذا المشهد من حيث المنطق لا يختلف كثيرا عن الجزء الذي تديره قوات سوريا الديمقراطية ذات الأغلبية الكردية. فهذه مناطق يفرض فيها الأكراد رغباتهم في طريقة إدارتها سياسياً واقتصادياً.

سوريا لن يخيف الجانب الأمريكي أو الأوروبي، وإن كانت الولايات المتحدة لا تسعى لذلك.

الجانب الأمريكي لم يدعم استقلال كردستان العراق الذي يحظى باستقرار كبير مقارنة بشمال شرق سوريا، ولذلك تعلم واشنطن أن أكراد سوريا لن يسيروا على ذلك الدرب، على الأقل على المدى المتوسط.

إذا لن يشعر البيت الأبيض بأي قلق من التحذير الروسي، وربما يريد أن يسمع من الكرملين المزيد من التحذيرات والمخاوف حول ما وصلت إليه البلاد. فكلما طالت الأزمة كلما زاد العبء على رعاة النظام السوري، هذا ما تريده الإدارة الأمريكية، فهي هناك لمشاهدة الوضع السوري عن كثب فقط لا غير، ولن تقدم أي مقترحات للحل على المدى القصير. فهي لا تدفع شيئا في صراع يستنزف الخصوم.

بالتأكيد، هذا لا يعني أن خطر التقسيم غير موجود، بل هو موجود كامر واقع غير رسمي ولا يحظى باعتراف الأطراف الدولية.

تركيما التي تحتل مساحات شاسعة على الشريط الحدودي بالإضافة إلى أدلب ومحيطها تقدر بحوالي 11 في المئة من مساحة سوريا تدير هذه المناطق بفعالية الإدارة المستقلة.

فقد فرضت بشكل تدريجي اللغة التركية على المؤسسات التعليمية

غسان إبراهيم
إعلامي سوري

اعتدنا على سماع الأطراف السورية المنخرطة في الأزمة ترفع صوتها وتشهر ورقتها المفضلة "سوريا على طريق التقسيم"، في محاولة للضغط ونشر الذعر بنفك هذا البلد الذي يحتل موقعا إستراتيجيا في المعادلات الإقليمية والدولية.

قالتنا المعارضة بمختلف أشكالها في بدايات الأزمة، إما الحل السريع أو التقسيم البطيء لاسترداد الدعم، ولكنها فشلت في إقناع الأطراف اللاحقة في المشهد السوري.

هدد بها النظام السوري قائلًا إذا حدث تغيير في بنية الحكم ستتحول البلاد إلى دولة مترهلة مفككة وتدخل مرحلة الاستعصاء، وفشل في إشعار الآخرين بحالة القلق على مستقبل المنطقة.

وخلال الأيام القليلة الماضية عاد الجانب الروسي لرفع تلك الورقة من جديد في وجه الخصم الأمريكي، معتبرا أن الأزمة إذا دخلت في مرحلة التجميد وأزمة الصراع ستنتهي الأمور بتقسيم سوريا.

بغض النظر عن مصداقية كل الأطراف ولقها على سوريا كبلد وشعب، يبدو أنها لم تتعلم حتى الآن أن تقسيم